

اثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية

محمد البشير محمد الأمين

المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي  
من الفترة من 20-21 ابريل 2015م

مملكة البحرين

ان الحمد لله نستعين به ونستغفره ونصلى ونسلم على خاتم رسله الذي أمر أتباعه باتقان العمل ومن ذلك اتقان التدقيق الشرعي والحوكمة الرشيدة للمؤسسات المالية الإسلامية حتى تكون حسب أفضل المعايير والأنظمة. وقد طلبت مني شركة شوري للاستشارات الشرعية مشكورة المشاركة بورقة عن أثر التدقيق الشرعي في تعزيز الحوكمة الشرعية في مؤتمرها الخامس حول التدقيق الشرعي فكتبت هذه الوريقات لعلها تسهم في تعزيز عملية التدقيق الشرعي وذلك بتسليط الضوء على بعض جوانب القصور في آليات التدقيق الشرعي القائمة والتي تحتاج إلى مزيد من البحث والعناية وكذلك إبراز بعض التشريعات الإيجابية الفعالة الحديثة والتي نرجو ان يتم تعميمها في جميع البلدان التي بها مؤسسات مصرفية إسلامية لتعم الفائدة.

إن أهمية التدقيق الشرعي تنبع من أهمية البعد الشرعي في أنشطة وأعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. إذ لا يمكن ضمان مطابقة أعمال هذه المؤسسات للضوابط الشرعية إلا من خلال وجود مراقبة ومراجعة شرعية ولا يمكن التأكد من فعالية المراجعة والرقابة الشرعية إلا بوجود تدقيق شرعي. وتعرف الحوكمة على انها مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وغيرهم. والحوكمة تتعلق في مجملها بمبادئ الرقابة والضبط والإدارة للمؤسسة المالية، وغالباً ما تناط عملية الحوكمة بمجلس إدارة المؤسسة ومن بعده ب لجنة التدقيق في مجلس الإدارة ومن بعد ذلك الإدارة التنفيذية وقسم التدقيق. ولذا يعتبر التدقيق رافداً أساسياً من روافد الحوكمة في المؤسسات المالية.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية فبالإضافة إلى أهمية الجهات السابقة وضرورة وجودها كما هو الحال في المؤسسات التقليدية إلا أن نظام الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية يتطلب وجود هيئة رقابة شرعية وإدارة شرعية داخلية يكون من أهم مهامها التدقيق الشرعي الداخلي، كما يتطلب نظام الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية وجود تدقيق شرعي خارجي من مؤسسات تدقيق شرعي متخصصة لا علاقة لها بالمؤسسة التي يراد تدقيقها تتمتع بالكفاءة و النزاهة في هذا المجال وإن كان وجود وأداء مثل هذه المؤسسات لا يزال في بداية مراحلها. وقد يكون الحل الأمثل لردم هذه الفجوة تطوير شركات التدقيق العالمية لآليات تدقيقها لتشمل التدقيق الشرعي الخارجي. فلا يمكن لشركة تدقيق خارجي أن تدقق مؤسسة مالية إسلامية الا اذا كانت لديها الكفاءة التامة في التدقيق الشرعي. وقد تستعين هذه الشركات العالمية بشركات التدقيق الشرعية الناشئة وتتعاون معها.

لذا ف التدقيق الشرعي جزء أساسي نحو حوكمة رشيدة وأداة مهمة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في المؤسسات المالية الإسلامية سواء من مجلس الإدارة أو اللجان التابعة له أو من الجهات الرقابية والإشرافية. فالحوكمة تتطلب اتخاذ القرارات الصحيحة لصالح المؤسسة ومساهميها أو لصالح زبائنها أو تنفيذ القرارات وتوصيات الجهات الرقابية المشرفة عليها ولا بد أن تكون هذه القرارات مبنية على معلومات موثقة ومعتمدة، على أسس من الشفافية والاستقلالية وهذا لا يأتي الا عن طريق التدقيق الذي يعتبر التدقيق الشرعي جزء أصيلاً فيه إذن الهدف من التدقيق الكشف عن المخالفات نتيجة الأخطاء أو التزوير أو عدم الالتزام بالقوانين واللوائح. كما يهدف التدقيق إلى آبداء الرأي في مدى التزام المؤسسة المالية بالقوانين واللوائح التنظيمية.

ولضمان نجاح عملية التدقيق الشرعي وفق معايير الحوكمة العالمية وأفضل التطبيقات السائدة لابد من استدراك وتطوير بعض الفجوات التي لازالت موجودة في نظام التدقيق الشرعي وفي المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. ولذا آثرت هذه الوريقات تجنب الإسهاب في مسائل اشبعت بحثاً ك التعريفات المختلفة للتدقيق عموماً والتدقيق الشرعي خصوصاً أو الحوكمة في النظم التقليدية وما تتميز به الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية من بعد أخلاقي وروحي الي جانب الأبعاد الإجرائية والتقنية والتركيز بدلا من ذلك على بعض جوانب القصور في التدقيق الشرعي السائد وسبل تعزيزها وكذلك إبراز بعض التشريعات الحديثة الجيدة ذات الأثر المباشر في التدقيق الشرعي لعلها تحظى باهتمام أكبر من قبل الباحثين وصناع القرار ولعلها تعزز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. وتشمل هذه الأمور التي يراد تسليط الضوء عليها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-

- (1) تباين مواقف ودعم السلطات الرقابية والإشرافية حول الالتزام الشرعي عموماً وأثره في التدقيق الشرعي خصوصاً
- (2) ضعف الصلة بين عمل المؤسسات المالية الإسلامية والنظام القضائي السائد في الدول التي تعمل فيها.

- (3) عدم وجود رادع قانوني يعاقب من يتسبب في مخالفة قانونية - شرعية وعدم الالتزام الشرعي في مؤسسة مالية إسلامية.
- (4) ضرورة إعادة النظر في مؤهلات القائمين على التدقيق واستدراك بعض القصور في المعايير السائدة.
- (5) تقنين العلاقة العملية بين هيئة الرقابة الشرعية والإدارة الشرعية وما يمكن إسناده لإدارة المراجعة والتدقيق الشرعي وما لا يمكن إسناده إليها.
- (6) أهمية وجود ضوابط واضحة تحمي المدقق الشرعي وتؤمن سلامة تعيينه أو فصله عن عمله.
- (7) أهمية تعيين أحد أعضاء الهيئة الشرعية بد لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة حيث يعتبر ذلك ضرورة تتطلبها عملية التدقيق والحوكمة.

### 1 - الدعم الرقابي والإشرافي وأهميته في نجاح التدقيق الشرعي:

من البديهي أن يرتبط نجاح التدقيق الشرعي بموقف واضح من الجهات الرقابية والإشرافية وتمسكها بأهمية التزام جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تحت إشرافها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك المعايير والضوابط المنظمة لعمل الجهات الشرعية. فكلما كان دور السلطات الرقابية حاضراً وفعالاً كانت عملية التدقيق الشرعي أكثر انضباطاً وفعالية والعكس صحيح. (إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرءآن).

وتنقسم السلطات الرقابية في تفاعلها مع الجوانب الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ثلاث أنواع:-

1- بعض السلطات الإشرافية ترى أن نطاق إشرافها على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية العاملة تحت إشرافها لا يمتد إلى الجوانب الشرعية، وأن اهتمام السلطة الإشرافية يتركز على وجود إدارة مخاطر فعالة تأخذ على عاتقها تجنب المؤسسة المالية الإسلامية مخاطر السمعة المتعلقة بالالتزام بالضوابط الشرعية فقط ، ولذا فإن السلطة الإشرافية تسمح لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقرر بنفسها أي نظام ضوابط شرعية ترغب في تبنيه. وقد تعتمد المؤسسات المالية بدورها على السوق في تحديد نوعية الضوابط الشرعية التي قد يعطي مصداقية للمنتجات والخدمات التي تقدمها. ففي مثل هذه الحالة قد لا يشمل التدقيق الرقابي أو الإشرافي فحصاً دقيقاً لكل ما يتعلق بالجوانب الشرعية. فقد تكون الهيئة الشرعية للمؤسسة المالية شخصاً واحداً في مخالفة صريحة لما تنص المعايير بأن لا يقل عدد الهيئة الشرعية عن ثلاثة أشخاص ، وفي مثل هذه الحالة هل التقصير هو فقط من جانب السلطات الرقابية والإشرافية أم أن المخالفة تطال كذلك المستشار الشرعي الذي قبل أن يكون بمفرده ثم هل من مسؤولية المدقق الشرعي في مؤسسة مالية أخرى قبول منتج مجاز من مستشار شرعي واحد أم من واجبه ضرورة التنبيه لهذا الأمر ووضع ملاحظات على أي استثمار في منتج مجاز من عالم واحد فقط لمخالفاته الاجرئية. بالإضافة لما تقدم فقد لا تكون المؤسسة المالية في ظل هذا النظام الرقابي والإشرافي غير ملزمة بوجود إدارة رقابة وتدقيق شرعي ولذا فقد لا يكون من الممتطلبات وجود تقارير تدقيق شرعية تلزم الجهات الإشرافية بإعدادها.

2- بعض السلطات الإشرافية الأخرى ترى قصور الأسواق في القيام بهذه المهمة وترى أن تدخلها سوف يؤدي إلى حماية العملاء، وعليه تطلب من كل مؤسسة خدمات مالية إسلامية أن يكون لديها نظام ضوابط شرعية يعمل بفاعلية وتضع الإجراءات اللازمة للمتاكد من ذلك، كما أنها تصدر أيضاً تميميات إدارية وتوجيهات من حين لآخر تتعلق بالمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة وذلك من خلال إجراءات عامة لا ترتبط بأي هيئة شرعية لمؤسسة معينة.

3- هناك عدد قليل من السلطات الإشرافية يرى أن الهيئات الشرعية لها دور مهم تؤديه في مراقبة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وسلامتها، وهي تفرض على هذا الأساس أن يكون لكل مؤسسة خدمات مالية إسلامية حد أدنى كأعضاء للهيئة الشرعية - يلبون متطلبات الكفاءة كما هو الحال عندما تعيين البنوك مجالس إدارتها. زيادة على ذلك في بعض الدول يوجد لدى السلطات الإشرافية هيئة شرعية خاصة بها تعمل معها على إصدار أحكام شرعية معيارية لخلق توافق بين المؤسسات المالية والإطار الرقابي

والإشرافي وأحكام الشريعة وتكون بمثابة أعلى هيئة شرعية للمؤسسات العاملة في تلك السوق وذلك من أجل إزالة أية إمكانية لحالات تعارض المصالح. ويشار في هذا السياق إلى كلا من والإمارات وعمان تسعيان لإنشاء مثل هذه الهيئات المركزية والتي تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح وقد سبقت كل من ماليزيا والسودان وباكستان في إيجاد مثل هذه الهيئات وأن كان بصلاحيات متفاوتة. كما البحرين أبدت رغتها في تعزيز دور الهيئة الشرعية لمصرف البحرين المركزي بصلاحيات أوسع. يشار إلى أن السلطات الإشرافية في هذه المجموعة تقوم من فترة لأخرى بأعمال فحص وتدقيق تشمل جميع المؤسسات العاملة تحت إشرافها مما يعزز اهتمام المؤسسات المالية بهذا الفحص والعمل على أن تكون جميع المتطلبات حسب ما تشترط السلطة الرقابية بما في ذلك التدقيق الشرعي.

ومما لاشك فيه ان النموذج الثالث هو النموذج الذي ينبغي اتباعه من أجل تدقيق شرعي جاد وحوكمة فاعلة. وذلك لما يتمتع به من دور فاعل للجهات الإشرافية ومن ثم التزام المؤسسات التالية تحت إشرافها بصورة تلقائية ومباشرة. بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

## 2- تعزيز الصلة بين عمل المؤسسات المالية الإسلامية والنظام القضائي السائد في الدول التي تعمل فيها المؤسسات المالية الإسلامية

ان أهمية تعزيز الصلة بين أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والنظم القضائية في البلدان التي تعمل فيها ينبع من حقيقة أنه لا يمكن تصور إقامة نظام تدقيق شرعي سليم يوّي أكله الا بوجود تجانس بين قرارات الهيئات وآراء لجان التدقيق الشرعي فيها سوف يحكم به القضاء اذا أحييت اليه قضية مالية تخص مؤسسة مالية وكان البعد الشرعي فيها هو محل النزاع. فمع العلم التام أن عددا لا بأس به من مثل هذه النزاعات قد لا يقدم الي محاكم شرعية أساساً لأن قانون التحاكم في العديد من المعاملات الإسلامية وخاصة الدولية منها يكون القانون الانجليزي أو الأمريكي ، الا أنه وحتى في الدول التي يوجد فيها تأثير للشريعة الإسلامية على قوانينها وأنظمتها لا يوجد هذا التجانس والتوافق المطلوب. ولذا ينص في بعض الاتفاقيات مثل نشرات إصدار الصكوك على أن (مع أن هيئة الرقابة الشرعية لبنك كذا وكذا قد أصدرت فتوى شرعية تمييزهيكلة وعقود هذا الإصدار إلا أن هذه الفتوى ليست ملزمة لأي محكمة أو لأي لجنة قضائية، حيث يحق لهذه المحاكم أن تحكم بما يخالف هذه الفتوى). والسبب في هذا الفصام هو أن القوانين والأنظمة المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية في هذه البلدان قد لا تكون مقننة أو واضحة المعالم. وان كانت كذلك فهي ليست المرجع الأساسي الموحد للهيئات الشرعية ولجان التدقيق الشرعي فيها والمحاكم القضائية في نفس الوقت. وقد أحسنت السلطات التشريعية والرقابية في ماليزيا صنعا حيث حلت هذا الاشكال على المدى القصير والمتوسط من خلال تعديل المادة (51) من قانون البنك المركزي في ماليزيا حيث أصبح بموجب هذا التعديل النص على أن في جميع القضايا المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية المرفوعة للقضاء لابد للمحكمة:-

- 1- أن تأخذ بعين الاعتبار قرارات الهيئة الشرعية للبنك المركزي.
- 2- إحالة مثل هذه الأمور للهيئة الشرعية للبنك.
- 3- أن أية رأي تصدره الهيئة يكون ملزماً للمحكمة أو لجنة التحكيم.

وهكذا يصبح رأي الهيئة ركناً أساسياً في قرار المحكمة. وهذا أمر يقع في صلب الحوكمة الفاعلة ولذا يجدر الأخذ به في الدول الأخرى. وقريب من هذا وعلى مرجعيه شرعيه أكثر انسجاما مع عمل المؤسسات المالية الإسلامية كمؤسسات عالمية اعتبارالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة جزء لا يتجزأ من قانون الدولة كما هو الحال في مملكة البحرين وان كان عدم النص على تقييد القضاء بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من عدمه يحتاج إلى بيان وتوضيح. كما أن عدم وجود قضايا متعلقة بالموضوع منشورة قد يترك الباب مفتوحاً أمام سبل وآليات تعامل السلطات القضائية مع قرارات الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية.

### 3- ضرورة وجود رادع قانوني يعاقب من يتسبب في مخالفة شرعية

ومن مسائل التدقيق الشرعي والحكومة التي لازالت تحتاج إلى ضبط في معظم الدول التي تعمل بها مؤسسات مالية إسلامية عدم وجود قوانين رادعة تعاقب من لا يلتزم بتطبيق القوانين والأنظمة ويوقع المؤسسة المالية الإسلامية في مخالفات شرعية وبناء عليه فقد لا تعطي المؤسسات المالية العناية الكافية للالتزام الشرعي لعدم وجود عقاب قانوني. وقد انفردت ماليزيا ومن خلال قانون المؤسسات المالية الجديد لعام 2013 والذي ينص على كل من ثبت بحقه ارتكاب مخالفة شرعية في مؤسسة مالية إسلامية فإنه سوف يخضع للسجن ثمان سنوات أو دفع غرامة مالية قدرها 25 مليون رنقت أو كلاهما. وهذه سابقة ينبغي الاقتداء بها وتعميمها في البلدان الأخرى والمطالبة بذلك.

فإذا كانت الأمور السابقة متعلقة بالجانب الرقابي والإشرافي أو القانوني والقضائي فهناك فجوات أخرى تتعلق بالمدقق الشرعي تحتاج إلى مزيد من العناية.

### 4- التمييز بين المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي

ف بالرغم من الفرق الواضح بين هاتين الوظيفتين إلا أن الواقع العملي يدل على أن القائم بهما في المؤسسات المالية الإسلامية شخص واحد وقد يكون الشخص نفسه هو أمين سر الهيئة أيضا. ولذا قد يكون في هذا التداخل تضارب للمصالح قد يؤثر في جودة التدقيق. بينما نجد من الناحية التقليدية وأحيانا في نفس المؤسسة جهتان أو ثلاث تقوم بهذه المهام وتكون صلاحيات ونطاق عمل كل واحدة منها منفصلة عن الأخرى. (مثلا يوجد في بعض المؤسسات (مستشار قانوني (General Council) ومراقب قانوني (Compliance Officer) و مدقق داخلي (Internal Auditor) مع مساعد أو مساعدين لكل واحد منهم. ولذا فمن المستحسن أن توكل هذه المهام من الناحية الشرعية أيضاً على الأقل لوحدات منفصلة ولو كانت منضوية تحت قسم الرقابة الشرعية خاصة بالنسبة للبنوك الكبيرة.

### 5- الكفاءة في التدقيق الشرعي

بالرغم من ثقل المسؤوليات الملقاة على عاتق الإدارة الشرعية من مراجعة شرعية وتدقيق شرعي والعمل كأمين سر هيئة الرقابة الشرعية وغير ذلك من الأعمال كالقيام بالتدريب والبحوث يلاحظ أن بعض المؤسسات المالية وبحجة تقليل النفقات تقوم بتعيين شخص فقط لهذه المهمة وفي بعض الأحيان قد لا تكون لديه خلفية شرعية أصلاً تؤهله للقيام بهذه المهمة أو تعيين شخص لا يمتلك الكفاءة اللغوية اللازمة لأداء المهمة على أكمل وجه ، خاصة في البنوك التي تنشط في الاسواق الدولية وتكون معظم عقودها باللغة الانجليزية فلذا فإنه من الضروري وجود معايير واضحة تضبط هذه الامور وتقلل من وقوع المخالفات. فلا يمكن اجراء تدقيق شرعي سليم اذا كان المدقق الشرعي لا يمتلك الخلفية الشرعية اللازمة أو الملكة اللغوية اللازمة خاصة إذا كانت المستندات بلغة لا يتقنها المدقق. ومن القصور في الكفاءة في التدقيق الشرعي ما جاء في معايير هيئة المحاسبة وكذلك معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية من إحالة مهمة التدقيق الشرعي لأقسام أخرى كقسم التدقيق الداخلي أو القسم القانوني. إلا أن انه من الواضح ان مثل هذه الاقسام تفتقد الأهلية اللازمة للقيام بمثل هذه المهمة أساسا "وفاقد الشيء لا يعطية" ولذا يستحسن مراجعة المعايير القائمة سواء كان معايير هيئة المحاسبة أو معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتكون أقرب الي روح التدقيق السليم والحوكمة الفاعلة.

### 6- تعيين وفصل المدقق الشرعي

من الأمور البالغة الأهمية في التدقيق الشرعي وصلته بالحوكمة تعيين وفصل المدقق الشرعي فبالرغم من النص الواضح في معيار هيئة المحاسبة أن في جميع الحالات يجب الحصول على موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة فيما يتعلق بالموظفين الذي يراد تعيينهم في جهاز الرقابة الشرعية الداخلية إلا ان الواقع العملي يدل على أنه في كثير من الحالات يتم هذا التعيين دون استشارة الهيئة مما يتسبب في بعض الاحيان في نتائج غير مرضية سواء كانت في المراجعة أو التدقيق ، فقد يكون الشخص المعين ليس لديه الكفاءة للقيام بمهام المدقق الشرعي. ولا يمكن ضبط مثل هذه الأمور إلا بقوانين وضوابط من السلطات الرقابية والإشرافية. وقد أحسن مصرف البحرين المركزي صنعا حيث جعل تعيين وفصل المدقق الشرعي ضمن قائمة الموظفين الذين لا يمكن للمؤسسة

المالية تعيينهم أو فصلهم إلا بعد موافقة مصرف البحرين المركزي كما جاء في كتاب اللوائح والقوانين. وهذه سابقة يمكن تطبيقها في أماكن أخرى وتعديل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفقاً لذلك. إلا أن مصرف البحرين المركزي لم يضع اللوائح التفصيلية حول مؤهلات المراجع والمدقق الشرعي التي ينبغي أتباعها أو الإجراءات التي سوف يتم اتخاذها عند التعيين أو الفصل بطريقة لا تتوافق مع لوائح مصرف البحرين المركزي.

#### 7- تفويض بعض وظائف الهيئة للمدقق والمراجع الشرعي

ومن الأمور الهامة في التدقيق الشرعي والحوكمة امكانية تفويض بعض وظائف الهيئة للمدقق الشرعي. فبالرغم من إشارة معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى أنه يمكن للهيئة تفويض بعض وظائفها إلى وحدة الالتزام والتدقيق الشرعي إلا ان هذا الاقتراح لم يُسند بتفاصيل واضحة تبين ما يمكن إحالته إلى الإدارة الشرعية أو المدقق الشرعي وما لا يمكن. إلا أنه ومن خلال الواقع العملي و بالرغم من أن الفهم السائد يقوم على أن مهمة التدقيق الشرعي منطوية كلياً بالهيئة الشرعية للمؤسسة المالية يبدووا جلياً أنه لا يمكن للهيئة ان تدلى برأيها مباشرة في كل صغيرة وكبيرة من أعمال البنك. كما انها لا يمكن ان تقوم مباشرة بعملية التدقيق بكل تفاصيلها بل توكل ذلك للمدقق الشرعي الداخلي. لذا فلا بد من معايير واضحة تبين ما يمكن إحالته للمراقب والمدقق الشرعي. نظراً لما لهذا التعارض من آثار على التدقيق الشرعي وفاعليته فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الضبط والتمييز بين ما يمكن إسناده إلى المدقق الشرعي الداخلي وما يجب ان تقوم به الهيئة مباشرة والأمر لا يقتصر على التدقيق الشرعي بل يتعداه كذلك إلى المراجعة الشرعية فمع العلم أن مراجعة جميع العقود والمستندات التابعة للمؤسسة المالية الإسلامية ينبغي ان تقوم بها الهيئة إلا انه من الواقع العملي يتبين ان ذلك شبه مستحيل فلذا لا بد من معايير تحدد ما يمكن ان يكتفى فيه بمراجعة المراجع الداخلي تحت ضوابط محددة وما يجب ان تقوم الهيئة بمراجعته والموافقة عليه مباشرة في جميع الأحوال.

#### 8- ضرورة وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية في لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تلزم بعض السلطات الرقابية كما هو الحال من مصرف البحرين المركزي البنوك العاملة تحت اشرافها كما جاء في Rules Book بضرورة تعيين أحد أعضاء الهيئة الشرعية عضواً في أحد لجان الحوكمة ك لجنة المكافآت والتعيينات التابعة لمجلس الإدارة إلا انه وبالرغم من اهمية هذه الخطوة في تعزيز الحوكمة في المؤسسات المالية والإسلامية إلا انها تحتاج الى تشفع بخطوة أخرى تتمثل في ضرورة وجود أحد أعضاء الهيئة ب لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة حيث يبدو ان لجنة التدقيق أكثر أهمية والتصاقاً بعمل الهيئة الشرعية وقد يعزز إجراء كهذا دور التدقيق الشرعي ويجعل مجلس الإدارة مطلعاً على الملاحظات الشرعية بصورة دورية.

#### الخاتمة

من خلال ما تقدم في هذه الوريقات يتبين ان هناك علاقة وطيدة بين التدقيق الشرعي والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية إلا ان هناك فجوات عديدة تعترض عمل التدقيق الشرعي حتي يقوم على أسس من الحوكمة الفاعلة وقد استعرضت الورقة بعض هذ الجوانب وقدمت بعض المقترحات التي قد تساعد في تطوير التدقيق الشرعي والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. فأهم ركيزة لأي تدقيق شرعي فعال هي دعم السلطات الرقابية والإشرافية للالتزام الشرعي عموماً والتدقيق الشرعي خصوصاً. ف بالرغم من وجود تباين في مواقف السلطات الإشرافية التي تعمل المؤسسات المالية الإسلامية تحت إشرافها إلا ان هناك إدراكاً متنامياً لهذه الدور ويعتبر النموذج الثالث الذي ذكر في هذا البحث النموذج الأفضل الذي يمكن البناء عليه. كما ان الالتزام الشرعي يحتاج إلى علاقة قوية بينما تقرره الهيئات الشرعية ولجان التدقيق الشرعي وما سوف تحكم به السلطات القضائية في القضايا المالية في المؤسسات المالية الإسلامية. ولذا فلا بد من تعزيز العلاقة بين الطرفين بسن القوانين اللازمة وتدريب القضاة على أبرز مستجدات الصيرفة الإسلامية. ولكي يكون لأحكام القضاء ولتدقيق الشرعي ثمرة فلا بد من وجود رادع قانوني يعاقب كل من يتسبب في عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومقررات الهيئات الشرعية. ومن ناحية أخرى يتطلب التدقيق الشرعي السليم النظر في كفاءة المراقب الشرعي الاكاديمية واللغوية وعدم إسناد هذه المهمة إلى من ليس لديه الكفاءة للقيام بها أو إلى جهات أخرى لا علم لها بالجوانب الشرعية سواء كانت المدقق الداخلي او المستشار القانوني. كما انه يجب حماية المدقق الشرعي وضمان إستقلاله وذلك بوجود

ضوابط صادرة من السلطات الرقابية تنظم تعيينه وفصله. كما ان التدقيق الشرعي السليم يتطلب تحديد مهام الهيئة الشرعية في التدقيق الشرعي ومهام المدقق الشرعي في ذلك. ومن الأمور المهمة في الحوكمة والتدقيق الشرعي ضرورة وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية في لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المؤسسة المالية الإسلامية.

## المراجع

LAWS OF MALAYSIA Act 759 Islamic Financial Services Act 2013, [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my),

The Central Bank of Malaysia Act 2009 (CBA), which came into force on 25 November 2009, [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my),

The CBB Rulebook Volume 2: Islamic banks, [www.cbb.gov.bh](http://www.cbb.gov.bh)

مجلس الخدمات المالية الإسلامية - المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية ديسمبر 2009  
[www.ifsb.org](http://www.ifsb.org)

معايير الضبط والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

- أنتهي -